

الاستعراض الطوعي الأول – جمهورية العراق 2019 الرسائل الأساسية

عندما تم تبني خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، في سبتمبر 2015 من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كان العراق منشغلاً بمحاربة الجماعات الإرهابية ومعالجة تداعيات انخفاض أسعار النفط الخام العالمية. ومع ذلك، لم يتوقف العراقيون عن التطلع إلى مستقبل أفضل. ويشهد التقرير الوطني الطوعي الأول المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى على هذا الالتزام. إنه يعرض تجربة أمة قوية اختارت الحياة والتنمية واعتمدت على شعبها على الرغم من المصاعب التي مروا بها؛ شعب لم يتوقف أبداً عن التطلع إلى التنمية المستدامة حتى أثناء الحرب وضجيجها؛ مما يدل على العزم والطموح مع الاعتراف بضرورة بذل جهود استثنائية لتحقيق التوازن المطلوب بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، والحفاظ على السلام وحماية حقوق جميع الناس والأجيال المقبلة، وضمان عدم ترك أحد.

في الوقت الذي تعد فيه الحكومة المنفذ والمنسق الرئيسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تماشياً مع رؤية العراق 2030، فإن لحكومة العراق اعتقاداً راسخاً أن تنفيذ هذه الرؤية يمثل فرصة لتمكين مجموعة أوسع من الجهات الوطنية الفاعلة، وتعزيز الحوار الوطني والشراكات على نطاق أوسع والالتزام بدعم المبادرات التي تنفذها منظمات المجتمع المدني والجامعات والنقابات وأصحاب المصلحة الآخرين.

أن هذه المراجعة هي حصيلة سلسلة من المشاورات التي ساعدت في جمع رؤى قيمة حول الأولويات والتحديات من جهات من بينها مجلس النواب العراقي، الأوساط الأكاديمية، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجموعات النسائية ومجموعات الشباب.

تعمل وزارة التخطيط كمظلة رئيسية للتنسيق والرصد حول تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة حيث أنشأت لجنة وطنية للتنمية المستدامة لتنسيق العمل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بين الجهات الفاعلة الحكومية الوطنية والمحلية وكذلك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لضمان مشاركة جميع الفئات والمناطق في العراق في الاستفادة من تقدم التنمية. تسعى الوزارة جاهدة لتعزيز الوعي وتوطين أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في الخطط الوطنية والمحلية، مع الحصول على دعم من شركاء التنمية لتنفيذها.

يركز الاستعراض الطوعي الأول على التقدم المحرز والتحديات الظاهرة والضامنة مع تنفيذ أولويات رؤية العراق 2030 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وهي التنمية البشرية (الهدف 1 والهدف 3 والهدف 4 والهدف 5) والحكم الرشيد والمجتمع الآمن (الهدف 16) والتنوع الاقتصادي (الهدف 8 والهدف 9)، بيئة مستدامة (الهدف 6 والهدف 11 والهدف 13). يتم تنفيذها من خلال خطط واستراتيجيات مختلفة، بما في ذلك خطة التنمية الوطنية العراقية، (2018-2022) والبرنامج الحكومي العراقي. وقد أظهر التقرير على سبيل المثال أن خطة التنمية الوطنية متمشية مع أكثر من 70٪ من غايات ومقاصد التنمية المستدامة.

يعد النقص الحاد في توفر البيانات، بما في ذلك نقص البيانات المصنفة، تحدياً حقيقياً في مجال بناء المؤشرات ومراقبة التقدم الحاصل في مجال أهداف التنمية المستدامة (ما يقرب من 70٪ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حالياً غير متوفر). ومع ذلك، تُظهر البيانات المتاحة تحسناً في نسب الالتحاق بالمدارس ومعدلات الخصوبة ووفيات الأطفال والأمهات. وشهد الفقر انخفاضاً نسبياً، على الرغم من الارتفاع الكبير في معدلات الفقر خلال الأزمة الأخير والحرب على الإرهاب، وتبذل الكثير من الجهود لتوسيع شمول برامج الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين فضلاً عن الجهود المبذولة لتعزيز تمكين المرأة وللمحد من ظاهرة العنف ضد النساء الأمر الذي أدى إلى بعض التحسن في المؤشرات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به من حيث تحسين مشاركة النساء.

كما تم اتخاذ خطوات مهمة نحو تحسين الحكم الرشيد وسيادة القانون، بما في ذلك تعزيز اللامركزية الإدارية، وإنشاء مجلس أعلى لمكافحة الفساد، وإصلاح أنظمة الإدارة المالية وتقديم الخدمات. ويسعى العراق أيضاً إلى تهيئة بيئة

مواتية للقطاع الخاص، والذي من المتوقع ان يسهم في تنفيذ المشاريع الضخمة وتغيير مسارات التنمية في العراق بما في ذلك تقليل الاعتماد على النفط.

في مواجهة أزمة المياه الراهية، يسعى العراق جاهدة لتعزيز إدارة أكثر كفاءة للموارد المائية، واستعادة الاستدامة البيئية في مناطق الاهوار والمستنقعات الشاسعة. من الواضح أن العراق لا يزال يواجه العديد من التحديات على طريق التنمية المستدامة. لقد سهلت الحكومة العراقية عودة أكثر من ثلثي السكان الذين شردتهم الأزمة، لكن ما يقرب من مليوني شخص لم يعودوا إلى ديارهم بعد. ويقدر عبء إعادة الإعمار بـ 88.2 مليار دولار أمريكي. لم يقد العراق بعد بتأمين الاستقرار السياسي، وتعزيز الحوار الوطني وإنشاء أطر حكم شاملة قابلة للمساءلة على المستويين الاتحادي والمحلي. يحتاج العراق إلى التعامل مع الضغوط الديموغرافية الكبيرة، وأزمة المياه وأثار تغير المناخ. ومع ذلك، يجب أن تحفزنا جميع هذه التحديات على تسريع الجهود بتصميم أكبر وتوسيع الشراكات لتعزيز المكاسب، مع التعلم من الإخفاقات السابقة.